



كويت ماري عيراق  
داد كاي بالآي نييتتحيادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/تسبب/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٨/١٤ برئاسة القاضي السيد  
مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين  
وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبدي وعبود صلاح التميمي  
وميكائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المسائونين بالقضاء باسم الشعب  
وأصدرت قرارها الآتي :

التميز (المدعي) /علاء شوكت ابراهيم وكيله المحامي ماهر شاكر حمود .  
التميز عليه (المدعى عليه) /القائد العام للقوات المسلحة /إضافة لوظيفته وكيله اللواء  
الحقوقي فاضل عباس مهدي .

#### الإدعاء

لدعى المدعي (التميز) علاء شوكت ابراهيم بواسطة وكيله المحامي ماهر شاكر محمود  
بأنه كان منسوباً الى وزارة الداخلية/مديرية شرطة محافظة ديالى وقد رقي الى رتبة نقيب  
بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥ ، وبعدها بشهور فوجئ بإصدار أمر ديواني من مكتب القائد العام  
للقوات المسلحة يتضمن إنهاء خدماته ، وقد بلغ بهذا الأمر عن طريق دائرته  
بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٠ ، أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨ طلباً بالنظر  
بطلبه ، ونتيجة المرافعة الحضورية الغنية أصدرت محكمة القضاء الإداري  
بتاريخ ٢٠١١/٢/١٦ وبعد اضبارة (٤٥٢/ق/٢٠١٠) حكماً يقضي برد الدعوى لعدم توجه  
الخصومة ذلك ان المدعي قد أقام دعواه على القائد العام للقوات المسلحة بصفته  
الشخصية وليس إضافة لوظيفته وحيث ان الشخصية المعنوية تمنح بموجب القانون ولا  
يجوز افتراضها ، وحيث ان القائد العام للقوات المسلحة لا يملك الشخصية المعنوية بدون  
صفته الوظيفية ، عليه لا يصح ان يكون خصماً في الدعوى ، طعن التميز بالحكم  
أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتسنة التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٣/١٣ طلباً نقضه  
لأسباب الواردة فيها .

كويتي عيراق  
داد كاي بالآي ئيتنتيهاي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤١/اتحادية/تمييز/٢٠١١

### القرار

لدى التحقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن منته القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد بأنه صحيح وموافق للقانون ، ذلك ان المدعي (المميز) أقام دعواه على المدعى عليه (المميز عليه) القائد العام للقوات المسلحة بصفته الشخصية وليس إضافة لتوظيفته وحيث ان القائد العام للقوات المسلحة لا يملك الشخصية المعنوية بدون صفته الوظيفية حيث ان الشخصية المعنوية تمنح بموجب القانون ولايجوز افتراضها حسب أحكام المادة (٤٧) من القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل ، وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد ردت دعوى المدعي للسبب المذكور انفاً وهو - عدم توجه الخصومة - فيكون قرارها المطعون فيه صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٤/ثالثاً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ وصدر القرار بالاتفاق في ١٤/٨/٢٠١١ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندی

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن